

## العامل الخامس

### تغير الفتوى بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والأعراف

وأخيرا يأتى دور العامل الخامس، تتميما للعوامل السابقة، وتطبيقا لها. فمن المعلوم باستقراء النصوص أن أحكام الشريعة إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد، وإقامة القسط بينهم، وإزالة المظالم والمفاسد عنهم، وهذا ما ينبغي مراعاته عند تفسير النصوص وتطبيق الأحكام، فلا يجمد الفقيه على موقف واحد دائم، يتخذه فى الفتوى أو التعليم أو التأليف والتقنين، وإن تغير الزمان والمكان والعرف والحال، بل ينبغي مراعاة مقاصد الشريعة الكلية وأهدافها العامة، عند الحكم فى الأمور الجزئية الخاصة.

#### كلام ابن القيم فى تغير الفتوى:

ومن ثم قرر المحققون كالعلامة «ابن القيم» وغيره: «أن الفتوى تتغير وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، والأحوال، والعوائد، والنيات» وعقد الإمام «ابن قيم» لذلك فصله الممتع فى كتابه

«إعلام الموقعين» وقال فى مقدمة هذا الفصل كلمته التى أصبحت منارا يهتدى به بعد:

«هذا فصل عظيم النفع جدا، وقع- بسبب الجهل به- غلط عظيم على الشريعة، أوجب من الحرج والمشقة وتكليف مالا سبيل إليه، ما يعلم أن الشريعة الباهرة- التى فى أعلى رتب المصالح- لاتأتى به، فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد، فى المعاش والمعاد، وهى عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها. .

فكل مسألة خرجت عن العدالة إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل»<sup>(١)</sup>.

فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته، وبين خلقه وظله فى أرضه، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله ﷺ أتم دلالة وأصدقها، وهى نوره الذى به أبصر المبصرون، وهده الذى به اهتدى المهتدون، وشفأؤه الذى به دواء كل عليل، وطريقه المستقيم الذى من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل.

### الأحكام الثابتة والأحكام المتغيرة:

وليس معنى هذا أن أحكام الشريعة كلها قابلة لتغير الفتوى

(١) إعلام الموقعين: ج٣ ص١٤-١٥.

بها، بتغير الزمان، والمكان والعرف، فمن أحكام الشريعة ما هو ثابت عام دائم، ولا مجال فيه للتغير والاختلاف مهما دار الفلك وتغيرت الظروف والأحوال.

وفي هذا يقول «ابن قيم» نفسه في كتابه «إغاثة اللهفان»<sup>(١)</sup>:

### الأحكام نوعان:

نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها، لا بحسب الأزمنة، ولا الأمكنة، ولا اجتهاد الأئمة، كوجوب الواجبات، وتحريم المحرمات، والحدود المقررة بالشرع على الجرائم، ونحو ذلك، فهذا لا يتطرق إليه تغيير ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه.

والنوع الثاني: ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له، زمانا، ومكانا، وحالا، كمقادير التعزيرات وأجناسها وصفاتها، فإن الشرع ينوع فيها بحسب المصلحة، وبعد أن ذكر «ابن القيم» جملة من الأمثلة والوقائع الدالة على ذلك. قال: «وهذا باب واسع. اشتبه فيه على كثير من الناس الأحكام الثابتة اللازمة التي لا تتغير، بالتعزيرات التابعة للمصالح وجودا وعدما».

وهذا الذي قرره المحقق «ابن قيم» بقوة ووضوح، وقرره - بصورة ما - علماء محققون في المذاهب الأخرى مثل الإمام القرافي المالكي في كتابه «الإحكام» وكتابه «الفروق» ومثل العلامة

(١) ج ١ ص ٣٤٦-٣٤٩ بتعليق الشيخ محمد حامد الفقى رحمه الله.

الحنفى ابن عابدين فى رسالته «نشر العرف فى بناء بعض الأحكام على العرف» كما بينا ذلك فى كتابنا «شريعة الإسلام»<sup>(١)</sup>.

## هل لتغير الفتوى دليل من القرآن؟:

هذه القاعدة الجليلة التى تقرر تغير الفتوى بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد: هل نجد لها أصلاً ودليلاً من القرآن والسنة؟

أما السنة، فقد ذكر «ابن قيم» عدة أمثلة منها، ومن أقوال الصحابة وأفعالهم، وسنفصل ذلك فيما بعد.

وأما القرآن فلم يحاول «ابن القيم» -رحمه الله- أن يستدل به، ولم أر أحداً غيره حاول الاستدلال به على ذلك أيضاً.

ويلوح لى أن من يدقق النظر فى كتاب الله، يجد فيه أصلاً لهذه القاعدة المهمة، وذلك فى عدد من الآيات التى قال كثير من المفسرين فيها: منسوخة وناسخة.

والتحقيق أنها ليست منسوخة ولا ناسخة، وإنما لكل منها مجال تعمل فيه، وقد تمثل إحداها جانب العزيمة، والأخرى جانب الرخصة، أو تكون إحداها للإلزام والإيجاب، والأخرى للندب والاستحباب، أو إحداها فى حال الضعف، والأخرى فى حال القوة، وهكذا..

(١) انظر كتابنا: شريعة الإسلام.

نضرب لذلك مثلاً قوله تعالى فى -سورة الأنفال-:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ ثم قال: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفِينَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾.

والمعنى كما يقول صاحب المنار<sup>(١)</sup>: «إن أقل حالة للمؤمنين مع الكفار فى القتال أن ترجح المائة منهم على المائتين، والألف على الألفين، وأن هذه الحالة رخصة خاصة بحال الضعف، كما كان عليه المؤمنون فى الوقت الذى نزلت فيه هذه الآيات، وهو وقت غزوة بدر، فقد كانوا لا يجدون ما يكفيهم من القوات، ولم يكن لديهم إلا فرس واحد، أو فرسان، وأنهم خرجوا بقصد لقاء العير، غير مستعدين للحرب، ومع هذا كله كانوا أقل من ثلث المشركين الكاملى العدة والأهبة.

ولما كملت للمؤمنين القوة، كما أمرهم الله تعالى أن يكونوا فى حال العزيمة كانوا يقاتلون عشرة أضعافهم أو أكثر، و ينتصرون عليهم، وهل تم لهم فتح ممالك الروم والفرس وغيرهم إلا

(١) تفسير المنار: ج ١٠ والآيات من سورة الأنفال: ٦٥، ٦٦.

بذلك؟ وكان القدوة الأولى فى ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فى عهده ومن بعده» .

وذهب بعض المفسرين إلى أن آية العزيمة من هاتين الآيتين منسوخة بآية الرخصة التى بعدها، بدليل التصريح بالتخفيف فيها: ﴿الآن خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ﴾ ولكن الرخصة لاتنافى العزيمة، ولاسيما وقد عللت هنا بوجود الضعف، ونسخ الشئ لا يكون مقترنا بالأمر به، وقبل التمكن من العمل به، والظاهر أن الآيتين نزلتا معا.

وروى البخارى عن ابن عباس -رضى الله عنه- قال: «لما نزلت: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ...﴾ شق ذلك على المسلمين، حين فرض عليهم ألا يفر أحد من عشرة! فجاء التخفيف، فقال: ﴿الآن خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ، وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ...﴾ الحديث» .

وهذه الرواية لاتدل على النسخ الأصولى الذى زعمه بعضهم -وهو رفع الحكم الذى تضمنته الآية الأولى، وانتهاء العمل به إلى الأبد- فقد تبين أن الآية الأولى عزيمة، أو مقيدة بحال القوة، والثانية رخصة مقيدة بحال الضعف.

ومعنى هذا أن الآية الثانية تشرع لحالة معينة، غير الحالة التى

جاءت لها الآية الأولى، وهذا أصل لتغير الفتوى بتغير الأحوال.  
ومثل ذلك آيات الصبر، والصفح، والعفو، والإعراض عن  
المشركين ونحو ذلك، مما قال فيه كثير من المفسرين: نسختها آية  
فالسيف. فالحق: أن لهذه الآيات وقتها ومجالها، ولآية السيف  
وقتها ومجالها كذلك، ولهذا يجعلها السيوطى من قسم المنسأ، لا  
من قسم المنسوخ.

قال الإمام السيوطى فى «الإتقان» فى النوع الثانى والأربعين  
من علوم القرآن وهو ما يتعلق بناسخه ومنسوخه: «النسخ  
أقسام...»، وذكر الأول والثانى منها ثم قال: «وثالثها: ما أمر به  
لسبب ثم يزول؛ كالأمر - حين الضعف والقلة - بالصبر والصفح  
(أى مع الأعداء المحاربين)، ثم نسخ بإيجاب القتال».

قال: وهذا فى الحقيقة ليس نسخاً، بل هو من قسم «المنسأ»  
كما قال تعالى: ﴿أَوْ نَسئُهَا﴾ فالمنسأ الأمر بالقتال إلى أن يقوى  
المسلمون، وفى حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على  
الأذى.

قال: وبهذا يضعف ما لهج به كثيرون من أن الآية فى ذلك  
منسوخة بآية السيف وليس كذلك، بل هى من «المنسأ» بمعنى: أن  
كل أمر ورد يجب امتثاله فى وقت ما، لعلة تقتضى الحكم؛ بل

ينتقل بانتقال تلك العلة، إلى حكم آخر وليس بنسخ، إنما النسخ: الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله<sup>(١)</sup>.

### أصل تغير الفتوى من السنة:

الناظر في السنة النبوية يجد لهذه القاعدة - تغير الفتوى - أصلاً فيها، ودليلاً عليها، في أكثر من شاهد ومثال. وقد نبه على ذلك الحافظ «ابن حجر» في «تلخيص الحبير»<sup>(٢)</sup> بالإشارة إلى الحديث الذي رواه أبو داود عن أبي هريرة: «أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن المباشرة للصائم، فرخص له، وأتاه آخر فسأله، فنهاه، فإذا الذي رخص له شيخ، وإذا الذي نهاه شاب».

وهذا الحديث ضعيف السند لا يعتمد عليه في إثبات هذه القاعدة المهمة إلا أن لهذا الحديث شاهد يشد أزره، رواه الإمام أحمد في مسنده، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «كنا عند النبي ﷺ فجاء شاب، فقال يا رسول الله، أقبل وأنا صائم؟ قال: لا. فجاء شيخ، فقال: يا رسول الله، أقبل وأنا صائم؟ قال: نعم. فنظر بعضنا إلى بعض، فقال رسول الله: قد علمت نظر بعضكم إلى بعض. إن الشيخ يملك نفسه»<sup>(٣)</sup>.

(١) ص ٢١ ج٢ من «الإتقان» ط الحلبي.

(٢) ج٤ ص ١٨٧ بتعليق السيد عبد الله هاشم اليماني.

(٣) حديث رقم (٧٠٥٤) قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: إسناده صحيح، هذا مع أن فيه ابن لهيعة، وقد وثقه الشيخ رحمه الله في مثل هذا المقام.

على أن الاستدلال لهذه القاعدة الجليلة لا يتوقف على هذا الحديث، أو ذلك؛ فهناك أحاديث صحاح يمكن الاستدلال بها، مثل: حديث سلمة بن الأكوع، عند البخارى، وغيره. قال: قال النبي ﷺ: «من ضحكى منكم، فلا يصبحن بعد ثلاثة، ويبقى فى بيته منه شئ».

فلما كان العام المقبل قالوا: «يا رسول الله، نفعل كما فعلنا فى العام الماضى؟ قال: كلوا وأطعموا وادخروا؛ فإن ذلك العام كان بالناس جهد - أى شدة وأزمة - فأردت أن تعينوا فيها».

وفى بعض الأحاديث: «إنما نهيتكم من أجل الدافّة التى دفت» يعنى القوم الذين وفدوا على المدينة من خارجها.

ومعنى هذا أن النبى ﷺ نهى عن ادخار لحوم الأضاحى بعد ثلاثة أيام فى حالة معينة، ولعلة طارئة، وهى وجود ضيوف وافدين على المدينة فى هذه المناسبة الطيبة، فيجب أن يوفر لهم ما يوجبه كرم الضيافة، وسماحة الأخوة من لحم الضحايا، فلما انتهى هذا الظرف العارض، وزالت هذه العلة الطارئة، زال الحكم الذى أفتى به الرسول تبعاً لها، فإن المعلول يدور مع علته وجوداً وعدمًا، وغير النبى الكريم فتواه من المنع إلى الإباحة، ولهذا صرح فى أحاديثه بإباحة الادخار بعد ذلك قائلاً: «كنت نهيتكم

عن ادخار لحوم الأضاحي، فكلوا وأطعموا، وادخروا» كما في الصحيح.

فهذا مثل واضح لتغير الفتوى بتغير الأحوال.

وأكثر الفقهاء على اعتبار هذه الإباحة نسخاً للنهي المتقدم، ويذكرون هذا الحديث مثلاً من أمثلة النسخ، كحديث: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها».

والتحقيق أنه ليس من باب النسخ، بل من باب نفي الحكم لانتفاء علته، كما أشار إلى ذلك الإمام «الشافعي» رضي الله عنه في آخر «باب العلل في الحديث» من كتابه «الرسالة» حيث ربط النهي عن الادخار بالدافة.

ووضح ذلك الإمام «القرطبي» في تفسيره، منكرًا أن يكون من النسخ قائلاً:

«بل هو حكم ارتفع لارتفاع علته، لا لأنه منسوخ، وفرق بين رفع الحكم بالنسخ، ورفع لارتفاع علته. فالرفع بالنسخ لا يحكم به أبداً، والرفع لارتفاع علته يعود بعود العلة، فلو قدم على أهل بلدة ناس محتاجون في زمان الأضحى، ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقتهم إلا الضحايا، لتعين عليهم ألا يدخروها فوق ثلاث، كما فعل النبي ﷺ»<sup>(١)</sup>.

(١) تفسير القرطبي: ج ١٢، ص ٤٧، ٤٨.

وقد فهم الراشدون من الصحابة هذا المعنى، فجاء عن أمير المؤمنين «علي بن أبي طالب» رضى الله عنه، أنه صلى بالناس فى يوم العيد، ثم خطبهم فنهاهم عن الادخار فوق ثلاث، مذكراً إياهم بنهى النبى ﷺ وهذا ما جعل القائلين بالنسخ هنا يحارون فى تفسير موقف على، فقال بعضهم: لعله لم يبلغه النسخ، ولكن الإمام «أحمد» روى ما يدل على أنه بلغته الإباحة والرخصة.

فالراجح إذن أنه قال ذلك فى وقت كان بالناس جهد وحاجة، وبهذا جزم «ابن حزم» كما فى فتح البارى.

قال الحافظ: والتقييد بالثلاث واقعة حال، وإلا فلو لم تسد الحاجة إلا بتفرقة الجميع لزم - على هذا التقدير - عدم الإمساك ولو لليلة واحدة<sup>(١)</sup>.

والشاهد هنا أن النبى ﷺ أفتى فى حال بمنع ادخار لحوم الأضاحى: ثم غير فتواه من المنع إلى الإباحة، لما تغيرت الظروف، وهو دليل بين على صحة القاعدة التى قررها ابن القيم - رحمه الله.

وأشهر من ذلك أن النبى ﷺ كان يجيب عن السؤال الواحد بأجوبة مختلفة، وذلك لاختلاف أحوال السائلين، فهو يجيب كل

(١) فتح البارى: ج١٢، ص ١٢٠ - ١٢٥ ط الحلبي.

واحد بما يناسب حاله، ويعالج قصوره أو تقصيره.

فقد وجدنا من يسأله عن وصية جامعة فيقول له: «لا تغضب»  
وآخر يقول له: «قل: آمنت بالله ثم استقم» وآخر يقول له: «كفّ  
عليك لسانك».

وهكذا يعطى كل إنسان من الدواء ما يرى أنه أشفى لمرضه،  
وأصلح لأمره.

ومن هذا ما رواه «البخارى» فى صحيحه عن «أبى هريرة»  
رضى الله عنه قال: «سئل النبي ﷺ أى الأعمال أفضل؟ قال:  
إيمان بالله ورسوله. قيل: ثم ماذا؟ قال: جهاد فى سبيل الله.  
قيل: ثم ماذا؟ قال: حج مبرور»<sup>(١)</sup> فجعل الجهاد فى سبيل الله  
أفضل الأعمال بعد الإيمان.

وفى هذا المعنى جاءت أحاديث شتى تجيب السائلين بأن الجهاد  
لا يعد له عمل آخر، إلا من استطاع أن يصوم الدهر فلا يفطر،  
ويقوم الليل فلا ينام!

ولكن البخارى نفسه روى عن «عائشة» أم المؤمنين - رضى الله  
عنها - أنها قالت: «يا رسول الله، نرى الجهاد أفضل العمل!  
قال: لكن أفضل الجهاد حج مبرور»<sup>(٢)</sup> تروى كلمة: «لكن» بضم

(١) صحيح البخارى: كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور.

(٢) المصدر السابق.

الكاف وهو الأكثر، على أنها خطاب للنسوة، وبكسرهما مع مد اللام، على أنها للاستدراك، والمراد واحد، وهو أن الجهاد إن كان أفضل العمل، فذلك في حق الرجال، أما النساء فأفضل جهاد لهن الحج المبرور.

فهنا تغيرت فتواه وجوابه ﷺ لما كان السائل امرأة إذ الأصل في حمل السلاح أن يكون للرجال.

وهذا كله - وغيره كثير - أصل في تغير الجواب أو الفتوى بتغير أحوال السائلين، فكيف إذا تغير الزمان والمكان؟  
هدى الصحابة في تغير الفتوى:

والناظر في هدى الصحابة وسنة الراشدين - رضى الله عنهم - يجدهم أفقه الناس في استعمال هذه القاعدة - قاعدة تغير الفتوى بتغير موجباتها - ولذلك أمثلة عديدة يجدها من يطلبها في مظانها. نذكر شيئاً منها هنا.

تغير فتواهم في عقوبة شارب الخمر:

فمما تغيرت به فتواهم بتغير الزمن والحال عقوبة شارب الخمر؛ فإنه لم يكن فيها في زمن رسول الله ﷺ حد مقدر، وإنما جرى الزجر فيه مجرى التعزير.

روى «البخارى» عن عتبة بن الحارث: «أن النبي ﷺ أتى

بنعيمان أو ابن نعيمان، وهو سكران، فشق عليه، وأمر من فى البيت أن يضربوه، بالجريد والنعال، وكنت فيمن ضربه»<sup>(١)</sup>.

وروى أيضاً عن «أبى هريرة» قال: «أتى النبى ﷺ برجل قد شرب، قال: اضربوه. قال أبو هريرة: فمنا الضارب بيده، والضارب بنعله، والضارب بثوبه، فلما انصرف قال بعض القوم: أخزأك الله! قال: لا تقولوا هكذا، لا تعينوا عليه الشيطان!»<sup>(٢)</sup>.

وأخرج «عبد الرزق» فى مصنفه عن معمر وابن جريح: سئل ابن شهاب: كم جلد رسول الله ﷺ فى الخمر؟ قال: لم يكن رسول الله ﷺ فرض فيها حداً، كان يأمر من حضره يضربون بأيديهم ونعالهم، حتى يقول رسول الله ﷺ: ارفعوا»<sup>(٣)</sup>.

وروى أيضاً نحو ذلك عن عبيد بن عمر من كبار التابعين<sup>(٤)</sup> وسيأتى بعد.

بل ورد: أن النبى ﷺ لم يضرب الشارب أصلاً فى بعض المواقف، وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائى بسند قوي - كما فى الفتح - عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ لم يوقت فى الخمر حداً. قال ابن عباس: وشرب رجل فسكر، فانطلق به إلى

(١) كتاب الحدود من صحيح البخارى، باب: الضرب بالجريد والنعال.

(٢، ٣) المصنف: ج ٧ ص ٣٧٧.

(٤) فتح البارى: ج ١٥، ص ٧٧ ط الحلبي.

النبي ﷺ فلما حاذى دار العباس، انفلت فدخل على العباس فالتزمه، فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك، ولم يأمر فيه بشئ»<sup>(١)</sup>.

وأخرج الطبرى من وجه آخر عن ابن عباس: «ما ضرب رسول الله ﷺ فى الخمر إلا أخيراً، ولقد غزا تبوك، فغشى حجرته من الليل سكران، فقال ليقم إليه رجل، فيأخذه بيد حتى يرده إلى رحله»<sup>(٢)</sup>.

والظاهر أن النبي ﷺ تساهل فى أول الأمر لقرب عهدهم من إباحة الخمر، حتى إذا استقر التشريع ضرب وجلد، وإن لم يوقت حداً، بل جلد الأربعين، ودون الأربعين، وفوق الأربعين، كما يبدو ذلك من مجموع الروايات.

ولما انتهى الأمر إلى «أبى بكر» رضى الله عنه قرر العقوبة أربعين، على طريق النظر، كما قال «الشاطبى»<sup>(٣)</sup> فقد روى البيهقى عن ابن عباس: أن الشراب كانوا فى خلافة أبى بكر أكثر منهم فى عهد النبي ﷺ فقال أبو بكر: لو فرضنا لهم هذا! فتوخى لهم نحواً مما كانوا يضربون فى عهد النبي ﷺ فكان أبو بكر - رضى الله عنه - يجلدهم أربعين حتى توفى<sup>(٤)</sup>.

(١) المصنف: ج ٧، ص ٣٧٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الاعتصام: ج ٢، ص ١١٨.

(٤) السنن الكبرى: ج ٨، ص ٣٢٠.

وهذا يدل على أن تقديره للضرب فى عهد النبى ﷺ تقدير تقريبي، كما جاء فى حديث أنس: أن النبى ﷺ ضرب نحواً من أربعين، وكلمة «نحواً» تدل على التقريب لا على التحديد.

وروى «عبد الرازق» عن «أبى سعيد الخدرى»: أن «أبا بكر» ضرب فى الخمر بالنعلين أربعين<sup>(١)</sup>، والضرب بالنعلين ليس من جنس ضرب الحدود المقدره.

فلما كان عهد «عمر بن الخطاب» رضى الله عنه شاور الناس فى جلد الخمر، وقال: إن الناس قد شربوها، واجترأوا عليها! فقال «على»: إن السكران إذا سكر هذى، وإذا هذى افترى - أى قذف الأبرياء - فاجعله حد الفرية - أى القذف - فاجعله «عمر» حد الفرية ثمانين<sup>(٢)</sup>.

ومعنى هذا: أنهم أقاموا السبب مقام المسبب، أو المظنة مقام الحكمة، فرأوا الشرب ذريعة إلى الافتراء، الذى تقتضيه كثرة الهذيان.

وجاء فى سبب هذه المشاورة من «عمر»: أن «خالد بن الوليد» كتب إليه: إن الناس قد انهمكوا فى الشرب وتحاقروا العقوبة<sup>(٣)</sup>.

(١) المصنف لعبد الرازق: ج٧، ص ٣٧٩.

(٢) رواه عبد الرازق: ج٧، ص ٣٧٨، وانظر السنن الكبرى ج٨، ص ٣٢١، والفتح ج١٥، ص ٧٣، ٧٤.

(٣) رواه أبو داود والنسائى من حديث عبد الرحمن بن أزره - كما فى الفتح المذكور.

وروى مسلم والنسائي: أن «عبد الرحمن بن عوف» قال  
«لعمرك» حين استشارهم: أخف الحدود ثمانون، فأمر به  
«عمر»<sup>(١)</sup>.

وفى مرسل عبید بن عمير - عند «عبد الرزاق» - قال: «كان  
الذى يشرب الخمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكونه، فكان  
ذلك على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر، وبعض إمارة عمر، ثم  
خشى يغتال الرجل، فجعله أربعين سوطاً، فلما رأهم لا  
يتناهون، جعله ستين، فلما رأهم لا يتناهون، جعله ثمانين، ثم  
قال: هذا أدنى الحدود»<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدل على أنه وافق «عبد الرحمن» فى أن الثمانين أخف  
الحدود، أى الحدود المذكورة فى القرآن، فهو أخف من حدّى الزنا  
والسرقة.

وقد روى البخارى عن السائب بن يزيد قال: «كنا نؤتى  
بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمارة أبى بكر، وصدرأ من  
خلافة عمر، فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا، وأرديتنا، حتى كان آخر  
إمارة عمر، فجلد أربعين، حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين»<sup>(٣)</sup>.

(١) الفتح: ج١٥، ص ٦٧.

(٢) المصنف: ج٧، ص ٣٧٧، ٣٧٨.

(٣) البخارى: باب الضرب بالجريد والنعال.

والمراد بآخر إمرته: وسطها، كما يدل عليه قوله: «وصدرا من خلافة عمر» وقد روى النسائي الحديث نفسه بلفظ<sup>(١)</sup>: «حتى إذا كان وسط إمارة عمر فجلد فيها أربعين، حتى إذا عتوا... إلخ»<sup>(٢)</sup>.

أما «عثمان» فجلد ثمانين وأربعين، و«علي» ورد عنه الأمران، وقال: «كلُّ سنةٍ ر«معاوية» أثبت الجلد ثمانين<sup>(٣)</sup>.

والذى يعيننا مما ذكرناه هنا: أن الصحابة - رضى الله عنهم - لم يثبت لديهم أن النبي ﷺ وقت في الخمر حداً معيناً، ولو ثبت لهم ذلك لم يحتاجوا إلى المشاورة فيه، وإلى استعمال الرأى، بالقياس على القاذف أو أخف الحدود، وغير ذلك من الاعتبارات.

وإذا لم يثبت لديهم نص ملزم، فقد تغير حكمهم، واختلفت فتواهم بتغير الزمن، واختلاف الأحوال، كما نجد ذلك واضحاً في خلافة عمر، الذى جلد أربعين ثم ستين، ثم ثمانين، كلما رأى الناس لا يتناهون ولا يزدجرون.

بل ورد أن علياً - رضى الله عنه - زاد فى العقوبة على ثمانين

(١) الفتح: ج ١٥، ص ٧٣.

(٢) سنن الدارقطنى: ج ٣، ص ١٥٧، ١٥٨، والفتح ج ١٥، ص ٦٤ : ٧٧.

(٣) رواه الدارقطنى وغيره.

فى بعض الأحوال، فقد روى أن «النجاشى الحارثى» الشاعر قد شرب الخمر فى «رمضان»، فضربه ثمانين، ثم حبسه فأخرجه من الغد، فضربه عشرين، ثم قال له: «إنما جلدتك العشرين لجرأتك على الله، وإفطارك فى رمضان»<sup>(١)</sup>.

هذا، مع ما ورد عن على فى روايات أخرى، أنه استحب ألا يزيد فى الجلد على أربعين.

وجاء عن عمر أنه زاد النفى على الضرب فى مثل هذه الحالة، لما فيها من انتهاك حرمة الشهر الكريم، فقد أتى بشيخ شرب فى رمضان فقال: «للمنخرين، للمنخرين» (أى كبه الله للمنخرين) أفى شهر رمضان وولدانا صيام؟! فضربه ثمانين، ثم سيره إلى الشام<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدل على أن العقوبة تختلف باختلاف حال المجرم، ومقدار عتوه، واشتهاره بالفجور، وتكرر الجريمة منه مرة بعد مرة، وعدم ارتداعه بالعقوبة، فمثل هذا يشدد عليه، بخلاف من لم يشتهر بفسق ولا فجور.

ولهذا جاء فى بعض الروايات: أن عمر كان إذا أتى بالرجل الضعيف تكون منه الزلّة، جلده أربعين<sup>(٣)</sup>، أى بخلاف الفاجر

(١) المصنف: ج٧ والبيهقى ج٨، ص ٣٢١.

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) الفتح: ج١٥، ص ٧٦، وانظر: سنن الدارقطنى ج٣، ص ١٥٧ بتحقيق السيد عبد الله هاشم يمانى.

المصرّ على الكبيرة.

وهذا ما جعل «عمر بن عبد العزيز» يقول: «تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من فجور».

والعجيب، أن «علي بن أبي طالب» رضى الله عنه الذى أشار على عمر بجلد الشارب ثمانين؛ لأن الشرب مظنة الافتراء والقذف، رجع عما أشار به على عمر، ورأى بعد ذلك أن يكتفى بأربعين، كما جاءت بذلك الروايات، وإن صعّفها البعض وردّها.

ولا حاجة إلى ردها فيما أرى؛ فما دامت العقوبة غير مقدرة نصّاً، فهى متروكة لأولى الأمر واجتهادهم، فلعلّ عليّاً - رضى الله عنه - رأى الناس قد ارتدعوا فى زمنه، بعد تغليظ العقوبة فى حقهم، فرأى العودة إلى التخفيف، كما كان عليه الحال فى عهد النبوة، وخلافة أبى بكر.

وفى الصحيحين عن على - رضى الله عنه - أنه قال: «ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت، وأجد فى نفسى شيئاً، إلا صاحب الخمر، فإنه لو مات وديته - أى دفعت ديته لأهله - وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسنّه» يعنى: لم يقدر فيه حداً معلوماً.

ولهذا حكى الطبرى وابن المنذر وغيرهما عن طائفة أهل العلم: أن الخمر لا حدّ فيها، وإنما فيها التعزير، بدليل الأحاديث الصحيحة التى سكتت عن تعيين عدد الضرب، وما جاء عن ابن عباس وابن شهاب من أن النبى ﷺ كان يقتصر فى ضرب الشارب على ما يليق بحاله.

وبهذا تعقب الحافظ فى «الفتح» نقل من حكى الإجماع على أن فى الخمر حدّاً واجباً<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام الشوكانى فى متن «الدرر البهية»: «من شرب مسكراً - مكلفاً مختاراً - جلد على ما يراه الإمام: إما أربعين جلدة، أو أقل، أو أكثر، ولو بالنعال».

وأكد ذلك شارحه السيد صديق حسن خان فى «الروضة الندية» أخذاً من مجموع الأحاديث الواردة فى الباب قائلًا: فىكون على هذا من جملة أنواع التعزير<sup>(٢)</sup>.

والظاهر من صنيع الإمام البخارى فى صحيحه: أن هذا هو مذهبه أيضاً، كما ذكر الحافظ ابن حجر. قال: فإنه لم يترجم بالعدد أصلاً، ولا أخرج هنا فى العدد الصريح شيئاً مرفوعاً<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح البارى: ج١٥، ص ٧٧، ط الحلبي.

(٢) الروضة الندية شرح الدرر البهية: ج٢، ص ٢٨٣، ٢٨٤.

(٣) فتح البارى: ج١٥، ص ٧٩، ٨٠.

والمقصود من كل ما ذكرناه هنا: هو بيان تغير فتوى الصحابة - رضى الله عنهم - فى عقوبة شارب الخمر من عصر لعصر، ومن حال لحال، حيث لم يلزمهم نص بحد معين عن الله ورسوله. وهو يؤكد ما قلناه من وجوب تغيير الفتوى بتغيير موجباتها.

### تغيير فتوى الصحابة فى زكاة الفطر:

ومثل آخر نضربه لتغيير الفتوى بتغيير موجباتها فى زمن الصحابة - رضى الله عنهم - ونأخذه هذه المرة من باب الزكاة.

فقد فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر، صاعاً من طعام من تمر، أو زبيب، أو شعير أو أقط، كما صحت بذلك الأحاديث.

ولكن صحّ عن عدد من الصحابة أنهم رأوا فى زمنهم نصف صاع من قمح، يعدل صاعاً من تمر أو شعير، فأخرجوا نصف صاع من القمح زكاة فطرهم.

قال ابن المنذر: لا نعلم فى القمح خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ يعتمد عليه، ولم يكن البر بالمدينة ذلك الوقت إلا الشئ اليسير منه. فلما كثر فى زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من الشعير<sup>(١)</sup>.

ثم روى ابن المنذر عن عثمان، وعلى، وأبى هريرة، وجابر،

(١) انظر كتابنا: «فقه الزكاة» ج٢، ص ٩٣٥، ٩٣٦.

وابن عباس، وابن الزبير، وأمه أسماء بنت أبي بكر: أنهم رأوا في زكاة الفطر نصف صاع من قمح.

وروى الجماعة عن أبي سعيد الخدرى قال: كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من أقط، فلم نزل كذلك حتى قدم علينا «معاوية» المدينة فقال: إني لأرى مُدَّين - أى نصف صاع - من سمراء الشام - يعنى القمح - تعدل صاعاً من تمر، فأخذ الناس بذلك.

فهؤلاء الصحابة الذين ذكرهم ابن المنذر وغيره، وكذلك معاوية ومن وافقه، أجازوا إخراج نصف صاع من القمح، مع أن المنصوص عليه، والمعمول به، منذ زمن النبي ﷺ إنما هو صاع، ولكنهم لما لاحظوا في زمنهم غلاء ثمن القمح بالنسبة لأثمان الأطعمة الأخرى، مثل الشعير والتمر، رأوا إخراج نصف الصاع من القمح، من باب المعادلة فى القيمة.

### تغير فتوى عمر فى زكاة الخيل

مثل ذلك موقف عمر من زكاة الخيل:

فقد روى الإمام أحمد والطبرانى: أن أناساً من أهل الشام جاءوا عمر فقالوا: إنا أصبنا أموالاً: خيلاً، ورقيقاً، نحب أن

يكون لنا فيها زكاة وطهور. قال: ما فعله صاحبى قبلى فأفعله.  
واستشار أصحاب محمد ﷺ فقال عليّ: هو حسن، إن لم تكن جزية راتبه يؤخذون بها من بعدك<sup>(١)</sup>.

وأخرج عبد الرازق والبيهقي عن «يعلى ابن أمية» قال: ابتاع عبد الرحمن - أخو يعلى - من رجل من أهل اليمن فرساً أنثى، بمائة قلوس - ناقة شابة - فندم البائع، ولحق بعمر، فقال: غصبنى يعلى وأخوه فرساً لى، فكتب عمر إلى يعلى: أن ألق بي، فأتاه، فأخبره الخبر، فقال: إن الخيل لتبلغ هذا عندكم؟ ما علمت أن فرساً يبلغ هذا! فنأخذ من كل أربعين شاة، ولا نأخذ من الخيل شيئاً؟ خذ من كل فرس ديناراً، فضرب على الخيل ديناراً ديناراً<sup>(٢)</sup>.

ولم تذكر الروايات أن هذه القصة بعد تلك، ولكن هذا هو المعقول المناسب، فعمر في القصة الأولى كان متردداً أن يفعل شيئاً لم يفعله الرسول، ولا أبو بكر قبله، ولهذا استشار الصحابة، وأشار عليه عليّ برأيه.

وأما في هذه القصة، فالظاهر أنه لم يستشر أحداً، بل كانت القضية واضحة أمام فكره تمام الوضوح، وكوّن فيها رأيه بعدما

(١) فقه الزكاة: ج، ص ٢٢٩.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٢٦.

رأى وسمع، وأمر واليه أن يأخذ من كل فرس ديناراً<sup>(١)</sup>، فهنا غير عمر فتواه في زكاة الخيل، بتغيير الزمن والحال، ولم يجمد على ما انتهى إليه الرأي في القصة الأولى، فإن الاجتهاد يتغير بتغير ملبساته.

وقد أفتى مرة بفتويين مختلفتين في قضية واحدة، في زمنين مختلفين، فلما سئل في ذلك قال: ذلك على ما علمنا، وهذا على ما نعلم.

### فتوى عمر في المؤلفلة قلوبهم:

ومن ذلك ما رآه عمر في وقف إعطاء الزكاة لمن عرفوا في العهد النبوي، وعهد أبي بكر باسم «المؤلفة قلوبهم» وقال: إن الله أعز الإسلام، وأغنى عنهم!

وليس ذلك نسخاً لما جاء في القرآن الكريم، والسنة النبوية، ولا إسقاطاً لهذا السهم إلى الأبد، كما فهم ذلك بعض الأئمة، بل الصواب: أن السهم باق لم يلحقه نسخ: إذ لا نسخ بعد انقطاع الوحي، وكيف ينسخ عمر والصحابة معه ما ثبت بالقرآن والسنة، وظل النبي ﷺ يعمل به إلى آخر حياته، وعمل به أبو بكر من بعده؟

كل ما فعله عمر، أنه لم ير حاجة إلى التأليف في عهده،

(١) نفس المصدر: ص ٢٢٩.

ومنع أناساً استمروا الأخذ من الزكاة تحت عنوان التأليف .

وتقرير الحاجة إلى التأليف أو عدمها، واختيار الأشخاص أو الفئات التي تتألف قلوبها، من حق الإمام بمشورة أهل الرأي من حوله، وهو أمر تتغير فيه الفتوى من زمان إلى زمان، ومن حال إلى حال<sup>(١)</sup>.

### فتوى عمر في طلاق الثلاث:

ومن ذلك ما قاله شيخ الإسلام «ابن تيمية» من إلزامه - رضى الله عنه - للمطلق ثلاثاً بكلمة واحدة، بالطلاق، وهو يعلم أنها واحدة، ولكن لما رأى إكثار الناس، منه، رأى عقوبتهم بإلزامهم به، ووافق على ذلك رعيته من الصحابة، وقد أشار هو إلى ذلك فقال: «إن الناس قد استعجلوا فى شئ كانت لهم فيه أناة، فلو أنا أمضيناه عليهم؟» فأمضاه عليهم ليقبلوا منه؛ فإنهم إذا علموا أن أحدهم إذا أوقع الثلاث جملة وقعت، وأنه لا سبيل له إلى المرأة، أمسك عن ذلك<sup>(٢)</sup>.

فكان الإلزام به عقوبة منه، لمصلحة رآها، ولم يكن يخفى

(١) انظر كتابنا: «فقه الزكاة» ج٢، ص ٥٩٨ : ٦٠٨، حيث حققنا بقاء سهم المؤلفه قلوبهم، وفندنا القول بنسخه، وبيننا فقه عمر فى المسألة.

(٢) الطرق الحكيمة لابن القيم: ص ١٦، ١٧ مطبعة السنة المحمدية، وراجع فى الموضوع ص ٣٣ من مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ط الرياض، وج٣ من إعلام الموقعين ص ٤١، وج١ من إغاثة اللهفان ص ٣٠٠ وما بعدها.

عليه أن الثلاث كانت في زمن النبي ﷺ وأبى بكر، تجعل واحدة، بل مضى على ذلك صدر خلافته، حتى أكثر الناس من ذلك، وهو اتخذهم لآيات الله هزواً، كما في المسند وسنن النسائي وغيرها من حديث محمود بن لبيد: فلما أكثر الناس من ذلك عاقبهم به، ثم إنه ندم على ذلك قبل موته، كما ذكره الإسماعيلي في مسند عمر.

### تغيّر الفتوى في قسمة الأرض المفتوحة:

ومما تغيّرت فيه الفتوى في زمن الصحابة، قضية قسمة الأرض، التي يفتحها المسلمون عنوة، على الفاتحين المقاتلين، وما حدث فيها من خلاف في زمن عمر - رضى الله عنه.

فقد رأى «بلال» ومعه بعض الصحابة: أن تقسم أرض الشام بعد فتحها؛ على من فتحوها بسيوفهم، محتجين بأن النبي ﷺ قسّم أرض خيبر بعد فتحها، وهو موافق لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ... الآية﴾ ويفهم منها أن أربعة أخماسها للفاتحين، وفي بعض الروايات: أنه ﷺ قسم نصف خيبر، ووقف نصفها لنوابه.

ولكن عمر، ومعه جماعة من فقهاء الصحابة، مثل علي ومعاذ - رضى الله عنهما - رأوا عدم تقسيمها، وإبقاءها في أيدي

أربابها، على أن يدفعوا عنها خراجاً يكون لمصالح جميع المسلمين في حاضرهم، وذخراً للأجيال التي تأتي بعدهم، وعبر الفقهاء عن ذلك بوقفها على كافة المسلمين.

وهكذا فعل عمر في سواد العراق وغيره، واستمر عليه من بعده الخلفاء.

وأما قسمة النبي ﷺ خيبر، فقد ورد أنه قسم نصفها فقط، ووقف نصفها لنوائبه، على أنهم قالوا: «إنها كانت في بدء الإسلام، وشدة الحاجة فكانت المصلحة فيه، وقد تعينت المصلحة فيما بعد ذلك في وقف الأرض، فكان ذلك هو الواجب.

وقد قال عمر: «لولا آخر الناس - أي الأجيال المستقبلية - لقسمت الأرض، كما قسم النبي ﷺ خيبر» فقد وقف الأرض، مع علمه بفعل النبي ﷺ فدل على أن فعله ذلك ﷺ لم يكن متعيناً<sup>(١)</sup>. وهذا إنما يكون فيما يبني على المصلحة، ويتصرف فيه النبي ﷺ بمقتضى الإمامة ورياسة الدولة، على أن من المعروف أن مجرد فعل النبي ﷺ لشيء إنما يدل على المشروعية فقط، ولا يدل بنفسه على الوجوب، ولهذا وسع عمر ومن معه مخالفته.

والذي يقرأ مناقشات عمر، ومن وافقه مثل على ومعاذ - رضى الله عنهم جميعاً - واستدلالاتهم بما في وقفها على المسلمين

(١) انظر: المغنى لابن قدامة ج٢، ص ٥٩٨، ط الإمام.

من المصالح، وما فى قسمتها على أفراد الفاتحين من مفساد، يتأكد له مقدار فقه الصحابة لديهم، وإيمانهم بأن شريعتهم لا تحيى بحكم أو مبدأ ينافى مصلحة الأمة<sup>(١)</sup>.

### فتوى عمر فى عام المجاعة:

ومثل آخر من الفقه العمرى، الذى يتمثل فيه تغير الفتوى بتغير الأوضاع والأحوال وهو ما فعله فى عام المجاعة، الذى يعرف بـ«عام الرمادة»، فقد أصدر فيه حكمين فى غاية من الأهمية:

الأول: تأخير جباية زكاة الماشية - من إبل، وغنم، وبقر - حتى يزول القحط، وينزل المطر، ويتوافر المرعى، فقد ذكر أبو عبيدة عن ابن أبى دياب قال: «إن عمر آخر الصدقة عام الرمادة، فلما أحيا الناس - أى نزل عليهم الحيا وهو المطر - بعثنى، فقال: اعقل فيهم عقالين، فاقسم فيهم عقالاً، وائتنى بالآخر»<sup>(٢)</sup>، والعقال: صدقة العام.

وكان ذلك من حكمة عمر، ودقة فقهه، ورفقه بالرعية، فهو لم يسقط الزكاة، وإنما أخر جبايتها، حتى لا يرهق أرباب المال.

الأمر الثانى: درؤه القطع عمّن سرق فى هذا العام، فروى

(١) راجع الخراج لأبى يوسف والأموال لأبى عبيد.

(٢) الأموال: ص ٣٧٤.

أبو عبيد عنه أيضاً: «لا قطع في عام سنة»<sup>(١)</sup> والسنة: القحط والجدب.

وذكر ابن القيم عن السعدى بسنده إلى عمر قال: «لا تقطع اليد في عذق، ولا عام سنة».

قال السعدى: سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: العذق النخلة، وعام سنة: المجاعة، فقلت لأحمد: تقول به؟ فقال: أى لعمرى. قلت: إن سرق فى مجاعة لا تقطعه؟ فقال: لا. إذا حملته الحاجة على ذلك، والناس فى مجاعة وشدة.

قال السعدى: وهذا على نحو قضية عمر فى غلمان حاطب، وذكر بسنده: «أن غلّمة لحاطب بن أبى بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة، فأتى بهم عمر، فأقرّوا، فأرسل إلى عبد الرحمن بن حاطب، فجاء، فقال له: إن غلمان حاطب سرقوا ناقة رجل مزينة، وأقرّوا على أنفسهم، ثم قال عمر: يا «كثير بن الصلت»، اذهب فاقطع أيديهم، فلما ولىّ ردهم عمر، ثم قال: أما والله لولا أنى أعلم أنكم تستعملونهم وتجيعونهم، حتى إن أحدهم لو أكل ما حرّم الله عليه حل له لقطعت أيديهم، وأيم الله! إذ لم أفعل لأغرمتك غرامة توجعك - الخطاب لعبد الرحمن ابن حاطب - ثم قال: بكم أريدت منك ناقتك؟ قال بأربع مائة.

(١) نفسه: ص ٥٥٩.

قال عمر: اذهب فأعطه ثمانى مائة».

قال الإمام ابن القيم: وذهب أحمد إلى موافقة عمر فى الفصلين جميعاً. يعنى: (درء الحد، ومضاعفة العزم).

قال: وقد وافق أحمد على سقوط القطع فى المجاعة «الأوزاعى».

وهذا محض القياس، ومقتضى قواعد الشرع؛ فإن السنة إذا كانت سنة مجاعة وشدة، غلب على الناس الحاجة والضرورة، فلا يكاد يسلم السارق من ضرورة تدعوه إلى ما يسد به رمقه، ويجب على صاحب المال بذل ذلك له، إما بالثمن أو مجاناً، على الخلاف فى ذلك.

والصحيح: وجوب بذله مجاناً، لوجوب المواساة وإحياء النفوس؛ مع القدرة على ذلك، والإيثار بالفضل مع ضرورة المحتاج.

وهذه شبهة قوية تدرأ القطع عن المحتاج، وهى أقوى من كثير من الشبه التى يذكرها كثير من الفقهاء، لاسيما وهو مأذون له، فى مغالبة صاحب المال على أخذ ما يسد رمقه، وعام المجاعة يكثر فيه المحاويج والمضطرون، ولا يتميز المستغنى منهم والسارق لغير حاجة من غيره، فاشتبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه فدرئ.

نعم، إذا بان أن السارق لا حاجة به، وهو مستغن عن السرقة قطع<sup>(١)</sup>.

ومعنى هذا: أن عمر لم يسقط الحد بعد وجوبه، بل هو لم يجب أصلاً لوجود الشبهة التي أوجبت درأه.

### جمع القرآن وكتابه في المصاحف:

ومن الأمور الجليلة الخطر، البعيدة الأثر: ما حدث في عهد الصحابة من جمع القرآن وتدوينه في عهد أبي بكر، على خلاف ما كان عليه الحال في عهد النبي ﷺ ثم كتابة المصاحف في عهد عثمان، وإحراقه ما سواها، على خلاف ما كان عليه الحال في عهد الشيخين: أبي بكر وعمر - رضى الله عنهم أجمعين.

فقد كان القرآن في العهد النبوي محفوظاً في صدور الرجال، ومكتوباً في صحف ومواد بدائية متفرقة، على ما يليق بحال القوم في ذلك العهد: من جريد، ولخفاف<sup>(٢)</sup>، وعظام، وخزف؛ وغير ذلك. لقلة القراطيس عندهم.

فلما استحر القتل بقراء القرآن يوم اليمامة - في حروب الردة - في زمن الصديق - رضى الله عنه - قتل منهم في ذلك اليوم -

(١) إعلام الموقعين: ج٣، ص ٢٢، ٢٣ مطبعة السعادة - تحقيق محيي الدين عبد الحميد.

(٢) اللخاف: جمع لخرة، وهي حجارة بيض رقاق.

فيما قيل - سبعمائة، أشار عمر بن الخطاب على أبي بكر - رضى الله عنهما - بجمع القرآن، مخافة أن يموت أشياخ القراء، كأبيّ، وابن مسعود، وزيد، وقد توقف الصديق في أول الأمر، وقال لعمر: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال: هو والله خير! قال أبو بكر: فلم يزل يراجعني حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت الذي رأى عمر، وأرسل أبو بكر إلى زيد بن ثابت ليكلفه مهمة جمع القرآن وتدوينه، فقد كان كاتب الوحي لرسول الله ﷺ ولكن زيدا توقف في الأمر، كما توقف فيه الصديق من قبل، وقال له ولعمر: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال أبو بكر: هو والله خير! قال زيد: فلم أزل أراجع حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر وقام زيد بمهمته على خير وجه، وجمع القرآن من صدور الحفظة، ومن المواد المتفرقة التي كتب فيها، وكتبه في صحف، بقيت عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر - أم المؤمنين<sup>(١)</sup>.

فلم تكن هذه الصحف للقراءة إذن، وإنما هي نسخة رسمية تُحفظ وتُصان، ليرجع إليها عند اقتضاء الحاجة.

وكان هذا - ولاشك - من الأعمال العظيمة، والضرورية

(١) انظر: مقدمة تفسير القرطبي ج١، ص ٤٣، وكذلك: الإتيان للسيوطي ج١،

للإسلام والمسلمين، وفق الله إليه هؤلاء الصحابة الأجلاء، ليحفظ به كتابه المجيد، تحقيقاً لوعده سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وإنما لم يفعله النبي ﷺ لأن القرآن كان ينزل عليه منجماً، حسب الوقائع، فكان لا يزال - مادام حياً - يتوقع نزول جديد منه، أما في عهد الصحابة فقد ثبت اكتمال القرآن، وانقطع الوحي، وزال المانع الذى كان فى العهد النبوى، ووجد المقتضى لكتابه مجموعاً مرتباً، فلما تغير الزمن والحال، تغير الموقف أو تغيرت الفتوى.

وفى عهد الخليفة الثالث عثمان - رضى الله عنه - طراً وضع جديد، اقتضى موقفاً آخر جديداً أيضاً.

ذلك أن الناس اختلفوا فى القراءات بسبب تفرق الصحابة فى البلدان، واشتد الأمر فى ذلك، وعظم اختلافهم وتشبههم، ووقع بين أهل الشام والعراق ما ذكره حذيفة - رضى الله عنه - وذلك أنهم اجتمعوا فى غزوة «أرمينية» فقرأت كل طائفة بما روى لها - أى من الأحرف السبعة، التى رخص لهم فى القراءة بها - فاختلفوا وتنازعوا، وأظهر بعضهم إكفار بعض، والبراءة منه، وتلاعنوا؛ فأشفق حذيفة مما رأى منهم، فلما قدم المدينة - فيما ذكر البخارى والترمذى - دخل إلى عثمان قبل أن يدخل إلى بيته، فقال: أدرك هذه الأمة قبل أن تهلك. قال: فيماذا؟ قال:

فى كتاب الله . إنى حضرت هذه الغزوة ، وجمعت أناساً من العراق والشام والحجاز ، فوصف له ما تقدم ، وقال : إنى أخشى عليهم أن يختلفوا فى كتابهم ، كما اختلفت اليهود والنصارى .

ورأى عثمان أن يجمع القرآن فى مصاحف ، يبعث بها إلى الأمصار ، ليرجع الناس إليها ، وبذلك يدرأ عن المسلمين شر الخلاف والفتنة .

وقد جمع الصحابة - رضى الله عنهم - وفيهم على بن أبى طالب - رضى الله عنه - وطلب منهم الرأى ، فقالوا : الرأى عندك يا أمير المؤمنين . قال : الرأى عندى أن يجتمع الناس على قراءة ؛ فإنكم إذا اختلفتم اليوم كان من بعدكم أشد اختلافاً ! قالوا : الرأى رأيك يا أمير المؤمنين . فأرسل عثمان إلى حفصة : أن أرسلى إلينا بالصحف ننسخها فى المصاحف ، ثم نردها إليك ، فأرسلتها إليه ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد ابن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها فى المصاحف ، ورد عثمان الصحف إلى حفصة ، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سوى ذلك من القرآن فى كل صحيفة أو مصحف أن يحرق<sup>(١)</sup> .

(١) انظر : تفسير القرطبى ج١ ص ٤٤ ، ٤٥ .

قال الإمام القرطبي: «وكان هذا من عثمان - رضى الله عنه - بعد أن جمع المهاجرين والأنصار، وجلة أهل الإسلام، وشاورهم فى ذلك، فاتفقوا على جمعه، بما صح وثبت من القراءات المشهورة عن النبى ﷺ وإطراح ما سواها، واستصوبوا رأيه، وكان رأياً سديداً موفقاً - رحمة الله عليه وعليهم أجمعين-»<sup>(١)</sup>.

وقد واجه هذا العمل - كتابة المصاحف وتحريق ما سواها - إنكاراً من بعض الناس، شأن كل عمل جديد، مخالف لما ألفوه من قبل، مما جعل علياً - كرم الله وجهه - يقوم مقام الدفاع عن عثمان، مثنياً على عمله. روى عنه «سويد بن غفلة» أنه قال: «يا معشر الناس، اتقوا الله! وإياكم والغلو فى عثمان، وقولكم: حراق المصاحف! فوالله، ما حرقها إلا عن ملأ منا أصحاب محمد ﷺ».

وعن عمر بن سعيد قال: قال على بن أبى طالب - رضى الله عنه - : «لو كنت الوالى وقت عثمان، لفعلت فى المصاحف مثل الذى فعل عثمان»<sup>(٢)</sup>.

إن عثمان لم يخالف من قبله شهوة للخلاف، ولكن الزمن تغير عن زمن الشيخين، وظهرت بوادر خلاف يوشك أن ينقلب

(١) انظر: تفسير القرطبي ج١ ص ٤٤، ٤٥.

(٢) نفسه: ص ٤٧.

إلى فتنة وشر مستطير، فكانت فتوى عثمان بموافقة الصحابة لتفادى ذلك، كتابة المصاحف، وجمع الناس عليها، وإتلاف ما عداها. لقد تغيرت الفتوى بتغير الزمن والحال.

### تغير فتوى ابن عباس فى توبة القاتل وغيرها:

ومن الأمثلة الجيدة لتغير الفتوى بتغير الحال: ما جاء عن ابن عباس فى توبة القاتل، فقد روى ابن أبى شيبه بسنده<sup>(١)</sup>: «أن رجلاً جاء إلى ابن عباس فقال: أَلَمْنْ قتل مؤمناً توبة؟ قال: لا. إلى النار! فلما ذهب، قال له جلساؤه: ما هكذا كنت تفتينا، فما بال هذا اليوم؟ قال: إنى أحسبه مغضباً يريد أن يقتل مؤمناً، فبعثوا فى أثره، فوجدوه كذلك».

رأى ابن عباس فى عينى هذا الرجل الحقد والغضب، والتوثب للقتل، وإنما يريد فتوى، تفتح له باب التوبة، بعد أن يرتكب جريمته، فقمعه، وسد عليه الطريق، حتى لا يتورط فى هذه الكبيرة الموبقة. ولو رأى فى عينيه صورة امرئ نادم على ما فعل، لفتح له باب الأمل.

وقد روى سعيد بن منصور عن سفيان قال: كان أهل العلم إذا سئلوا عن القاتل فقالوا: لا توبة له، وإذا ابتلى رجل - أى قتل

(١) قال الحافظ فى التلخيص: رجاله ثقات جـ ٤، ص ١٨٧، ط بتعليق السيد عبد الله هاشم اليمانى.

بالفعل - قالوا له تب<sup>(١)</sup>.

وكثير من الفقهاء يسير على هذا النهج - الذى سنه ابن عباس - فى كافة المسائل. أى التفرقة بين من ابتلى بالفعل ووقع فيه، فيرخصون له، ويسهلون عليه، ما وجد للرخصة والتسهيل سبيل، وبين من لم يقع منه الفعل فيشددون عليه.

مثل ذلك: من حلف بالطلاق ألا يفعل شيئاً ثم فعله، فهناك يفتى بمذهب من لا يوقع الطلاق أصلاً، كما هو مذهب بعض السلف، أو من يجعله يميناً فيه كفارة، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم؛ وإن كان حلف ولم يفعل، وليس به حاجة إلى الفعل، أفتى بمذهب الجمهور وهكذا.

تغير الفتوى فى عهد التابعين ومن بعدهم:

وفى عهد التابعين بإحسان، نجد أمثلة عديدة لتغير الفتوى. مثل ما روى عنهم أنهم أجازوا تسعير السلع، دفعاً للضرر عن الجمهور، لتغير أحوال الناس عما كانت عليه فى عهد النبي ﷺ وأصحابه.

ومن ذلك ما روى أن عمر بن عبد العزيز كان يقضى - وهو أمير فى المدينة - بشاهد واحد ويمين، فلما كان بالشام، لم يقبل إلا شاهدين، لما رأى من تغير الناس هناك عما عرفه من أهل المدينة.

(١) المصدر السابق.

وهو القائل كلمته المشهورة: «تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من فجور».

ومن ذلك ما ذكر: أنا أبا حنيفة كان يجيز القضاء بشهادة مستور الحال فى عهدہ - عهد أتباع التابعين - اكتفاء بالعدالة الظاهرة، وفى عهد صاحبيه - أبى يوسف ومحمد - منعاً ذلك لانتشار الكذب بين الناس<sup>(١)</sup>.

ويقول علماء الحنفية فى مثل هذا النوع من الخلاف بين الإمام وصاحبيه: إنه اختلاف عصر وزمان، لا اختلاف حجة وبرهان!! وقد خالف المتأخرون من علماء المذهب الحنفى ما نص عليه أئمتهم، والمتقدمون منهم فى مسائل عديدة، بناء على تغير الزمان والحال، وألف فى ذلك علامة المتأخرين منهم الشيخ «ابن عابدين» فى ذلك رسالته الشهيرة «نشر العرف» وذكر فى هذه الرسالة: «أن كثيراً من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله، أو لحدوث ضرورة، أو لفساد أهل الزمان، بحيث لو بقى الحكم على ما كان عليه أولاً، للزم منه المشقة والضرر بالناس، ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير، ودفع الضرر والفساد، ولهذا نرى مشايخ المذهب خالفوا ما نص عليه المجتهد - إمام المذهب - فى مواضع كثيرة، بناها على ما

---

(١) انظر: أصول التشريع الإسلامى - للأستاذ على حسب الله ص ٨٤، ٨٥.

كان فى زمنه، لعلمهم بأنه لو كان فى زمنهم لقال بما قالوا به،  
أخذاً من قواعد مذهبه»<sup>(١)</sup>.

وفى المذهب المالكى نجد ما كتبه العلامة شهاب الدين القرافى  
فى كتابيه «الفروق» و«الأحكام فى تميز الفتاوى من الأحكام» منبهاً  
على وجوب تغير الحكم إذا كان منبياً على عادة تغيرت، أو عرف  
لم يعد قائماً.

ومن الأمثلة التى تذكر هنا ما حكى عن الشيخ الإمام «أبى  
محمد بن أبى زيد القيروانى» (المتوفى سنة ٣٨٦ هـ) وصاحب  
«الرسالة» المشهورة فى فقه المالكية، والتى شرحها أكثر من واحد  
من جلة علماء المذهب.

فقد رووا عنه أن حائطاً انهدم من داره، وكان يخاف على نفسه  
من بعض الفئسات، فاتخذ كلباً للحراسة، وربطه فى الدار، فلما  
قيل له: إن مالكا يكره ذلك، قال لمن كلمه: لو أدرك مالك  
زمانك لأتخذ أسداً ضارياً!!<sup>(٢)</sup>.

وفى كل مذهب نجد مثل هذه المواقف - على تفاوت فيما بينها  
- مما يدلنا على مقدار السعة والمرونة التى أودعها الله هذه  
الشريعة، وجعلها بذلك صالحة لكل زمان ومكان.

(١) مجموعة رسائل ابن عابدين: ج٢ ص ١٢٥.

(٢) انظر: شرح العلامة زروق على «الرسالة» ج٢، ص ٤١٤، ط مطبعة الجمالية